



التقرير السياسي

للهيئة القيادية لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكتي)

الذي أقره المؤتمر الاعتيادي السابع

ينعقد مؤتمر الحزب مع دخول ثورتنا السورية عامها الثالث وذلك وسط تفاقم مضطرب للوضع المأساوي – الكارثي في المشهد السوري ، جراء استمرار دوامة العنف والفظائع في العديد من المناطق والمدن وسقوط عشرات الآلاف قتلى وجرحى ، ونزوح مئات الآلاف من الأسر والعوائل من بيوتهم هرباً من جحيم الموت ، واشتباكات دموية وقصف مدفعي – صاروخي مدمر تمارسه قوات النظام الموغل في انتهاج خياره الأمني العسكري المقيت حيال الأزمة الوطنية المستفحلة منذ عامين ونيف ، ليبقى أفق إيجاد حلٍ سياسي يلبي طموحات الشعب السوري في وقف نزيف الدم والدمار وإنهاء الاستبداد شبه مسدود ، يكتنفه الغموض والمخاطر ، ولتترتب علينا جميعاً المسؤولية التاريخية في رسم السياسة الصائبة التي تحمي شعبنا وتخدم الصالح العام ، في هكذا مناخ استثنائي ومرحلة شديدة الخصوصية ، كان من المفيد والمثمر رأي وحضور رئيس الحزب الفقيه الراحل إسماعيل عمر (أبو شيار) الذي لطالما أمضى عمره في خدمة عدالة القضية القومية لشعبه الكردي في سوريا ، تواقاً إلى إرساء أسس ودعائم الديمقراطية وحقوق الإنسان ، متمسكاً بقيم السلم والحرية والمساواة ، دون تردد .

إن الصراع في سوريا وعليها مستمر وعلى أشده أكثر من أي وقت مضى ، حيث أن هذا الصراع – التجاذب يبقى محتدماً في المدى المنظور ، وإن كان ذلك يستدعي تزايداً في حجم الدمار وعمق المآسي وانتهاكات فظة لحياة وكرامة وحقوق الإنسان السوري ، فضلاً عن اغتيالات وتفجيرات انتحارية مريبة ، وحالة الفقر والجوع وتفشي البطالة والمرض ... الخ .

حيال هذا المشهد ، تجهد بل وتتهافت الأوساط الإقليمية والدولية ، كل وفق مصالحه ، للعب دور ما ، بغية التأثير في رسم ملامح مستقبل سوريا الجريئة ، وتموضعها في لوحة التوازنات الإقليمية – الدولية في مياه شرق حوض المتوسط بوجه خاص ، والدائرة المركزية لأمن الشرق الأوسط بوجه عام ، وذلك بهدف الاستحواذ على النفوذ وحمائته ، مهما بلغ الثمن وارتفعت التكلفة ، ... وما التباينات في المواقف واختلافات الدول صاحبة الشأن حيال الملف السوري ، إلا مؤشراً ودليلاً ظاهراً على ذلك ، كما أن توافقاتها وتفاهاتها – الخفية منها والعننية – أيضاً تشكل تجسيدا لمنطق موازين القوى والمصالح على أرض الواقع ، وهذا ما بدا واضحاً في مبادرات الجامعة العربية والأسرة الدولية وأبرزها مبادرتي كوفي أنان والأخضر الإبراهيمي ، اللتان حظيتا بتأييد جميع الدول وكذلك معظم أطراف المعارضة السورية ، إلا أن التأييد اللفظي والمراوغة من جانب طاقم النظام بهدف كسب الوقت بغية الاستمرار في خياره الأمني ، وأجندات إقليمية – دولية ، أعاققت عملية إنجاز المبادرات تلك ، لتبقى دورة العنف تدور عجلتها ، وليبقى الداخل السوري ينزف دماً ودموعاً .

فلقد ثبت لكافة أطراف ومكونات المجتمع السوري أن الخيار العنفي والعسكرة خيار عبثي لا يخدم انتفاضة الشعب السوري وثورته الهادفة إلى إسقاط النظام الاستبدادي الأمني بغية تحقيق تغيير ديمقراطي حقيقي يفكك وينهي منظومة الاستبداد والديكتاتورية المتجسدة بنظام حكم الحزب الواحد منذ عقود ، بل وكذلك يجلب معه مزيداً من الكراهية والتخندق اللاتونية واللاإنسانية ، لتنتعش في ظلالها العداوات وثقافة الموت وكل ما هو متخلف ، وذلك وسط صخب إعلامي – شعراتي ، يرمي إلى إزاحة قوة العقل والمنطق ، لتحل محلها ردود فعل وفقدان الصواب ، في هذا السياق أباح النظام اللجوء إلى أعنى السبل والوسائل في التعامل مع المعارضة منذ البداية وكأنها العدو رقم واحد ، وسارع في الوقت ذاته للدعوة إلى حوار ، ولكن تحت خيمته ووفق أجنداته وبما يخدم إدامة منظومته الأمنية – القمعية ، كما وأستسهل النظام كثيراً تجبير الدين لأغراض السلطة والسياسة كما تفعله بعض أوساط الإسلام السياسي وخصوصاً الاتجاه السلفي – التكفير الذي بدوره اغتتم الفرصة وسارع في إطلاق الفتاوى الجهادية ليدفع الشعب فواتيرها وتختلط الأمور وتزداد تعقيداً كما هو الواقع الراهن الذي تعيشه سوريا اليوم الذي يبدو فيه أنه الحسم العسكري لصالح النظام أو المعارضة أمرٌ صعب المنال وغير متاح ، بفعل عوامل عدة من بينها التدايعات الدراماتيكية التي قد

تشهدها أكثر من ساحة وجبهة (لبنان ، العراق ، الأردن ، جبهة الجولان وأمن إسرائيل ، ...) ، خصوصاً وأن البديل غير متبلور لدى الغرب بوجه عام وأمريكا بوجه خاص ، مما يستوجب وقفة مسؤولة لإعادة ترتيب بيت المعارضة بكامل أطيافها ، وذلك على قاعدة الحوار البناء بعيداً عن الأحكام المسبقة ونزعة التهميش والإقصاء أو استعلاء ديني وقومي ، أو رهان واهم على تدخل عسكري من الناتو كما حصل في ليبيا وبالتالي فإن الخيار الواجب اعتماده في هذا المجال هو بذل الجهود البناءة لتلاقي وتأطير أطياف المعارضة التي نحن جزء لا يتجزأ منها وذلك على قاعدة التعاون والتنسيق والشفافية ، للعمل يداً بيد وبخطى حثيثة على طريق تحقيق أمانى الشعب في إسقاط النظام الأمني الاستبدادي وثورته من أجل الحرية والكرامة وإيجاد حلّ سياسي بإشراف دولي يضمن رحيل النظام وذلك من أجل غدٍ أفضل لشعب سوريا بعربه وكرده ، بمسلميه ومسيحييه وكافة مكوناته ، من أجل طي صفحة نظام البعث وحكم الحزب الواحد الساقط والمنتهي صلاحيته منذ أن أطلق الرصاص الحيّ في وجه المدنيين الأبرياء في درعا آذار ٢٠١١ ومن قبله في القامشلي آذار ٢٠٠٤ ، من أجل سورية ديمقراطية تعددية برلمانية ووضع دستور عصري ينسجم مع معطيات الواقع والحقائق التاريخية – الجغرافية ويقرّ بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي والمكونات الأخرى .

* في سياق متصل رفض الحزب الانجرار وراء عسكرة الحراك والثورة تحت أية ذريعة كانت ، وبدا واضحاً دوره الحريص على وحدة الصف الكردي من خلال المبادرة إلى عقد المؤتمر الوطني الكردي الذي لطالما عمل الحزب له منذ سنين وانبثاق مجلس وطني كردي ومجالس محلية في مختلف المناطق والتأكيد على نبد الحزبية وضيق الأفق خدمةً لصالح الكرد بوجه عام ، حيث أن الإساءة إلى الكرد تعني الإساءة للشعب السوري برمته ، وإن تجسيد وحدة الصف الكردي تتمثل بتعاون وتنسيق صادقين بين المجلسين الوطني الكردي ومجلس الشعب لغربي كردستان وتفعيل لجانها المشتركة تحت راية الهيئة الكردية العليا وذلك وفق تفاهم واتفاقية – إعلان هولير التي جاءت برعاية مشكورة من رئاسة إقليم كردستان العراق ، حيث أن وحدة الصف الكردي في سوريا ونزع فتيل التوتر والافتتال تشكل ضرورة تاريخية – مجتمعية وسياسية لا بديل لها .

من جهة أخرى وبفضل عدم تحول المناطق الكردية إلى مناطق عمليات حربية وقصف ، نزحت إليها عشرات الآلاف من الأسر والعوائل العربية من المناطق والمحافظات الأخرى حيث تم احتضانها واستقبلوا بمثابة أهل وإخوة ليس إلا ، وهذا واجب إنساني وطني وتاريخي أكدت عليه جميع منظمات الحزب وأنصاره في الداخل والخارج .

في الجانب القومي الكردستاني ، تشهد القضية الكردية بوجه عام تطوراً ملحوظاً نحو الأمام وذلك أساساً بتأثير من تنامي واتساع الوعي بفضل التضحيات والنضال المتواصل من لدن مختلف الفصائل والفعاليات السياسية والثقافية الكردية في كامل أرجاء كردستان وبلدان المهجر ، وثمة بوادر تحول نوعي على ساحة كردستان تركيا وذهنية الإنكار والحل العسكري لدى الجانب التركي ، حيث أن مدى تجاوب تركيا الدولة مع مبادرة السيد عبد الله أوجلان - مع تحفظاتٍ عليها - في إيجاد حلّ سلمي للقضية الكردية ونبد العنف ، سوف يجلب الفائدة للجميع ، ومن هنا كان التضامن والتأييد للمبادرة تلك ، التي تم الإعلان عنها في نوروز هذا العام .

ولا يخفى بأن حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا يتمتع باحترام معظم القوى والأحزاب الكردستانية إن لم نقل جميعها ، وهذا مرده تاريخياً استقلالياً قرار الحزب ونبذ التخذق إلى جانب محور على حساب آخر ، أضف إلى ذلك جهود الحزب التاريخية الدائمة والمعروفة باتجاه اعتماد وتغليب لغة الحوار والتفاهم والعمل المشترك في الإطار العام لحركة التحرر القومي الكردية بدلاً عن القطيعة والفتور أو التوتر والافتراق .

كما أن الاحترام الملفت للانتباه الذي يحظى به جميع رفاق ومنظمات الحزب في الداخل والخارج من لدن أوساط واسعة من شعبنا وحركته القومية الديمقراطية ، مرده كون الحزب يتمتع بميراث نضالي وسياسة عقلانية متزنة ، عنوانها الحرص الدائم على تغليب التناقض الرئيسي على سواه ، والتمسك الثابت بمبدأ وثقافة اللاعنف ، ومواصلة العمل بجرأة وشفافية وبلا تردد دفاعاً عن عدالة القضية الكردية والمصالح الحياتية لحاضنتها المجتمعية ، ليبقى سلاحنا الأمضى العلم والمعرفة ، للقدرة على مواكبة التطورات المحلية والإقليمية والعالمية .

إن جهود ألوف الرفاق الأعضاء المنتمين إلى صفوف التنظيم وكذلك ألوف الرفاق المدافعين عن النهج النضالي للحزب وسياسته دون انخراطهم في سلك التنظيم ومئات الكوادر السياسية – الثقافية وجميع النشاط الغياري ، يحدهم الأمل بأن يتكلم مؤتمر الحزب بالنجاح ، وإن الهيئة القيادية السابقة والتي عملت ما بوسعها على ثقة بتحقيق هذا النجاح المنشود لما فيه خير شعبنا وبلدنا سوريا .

٢٠١٣/٤/٤

المؤتمر السابع الاعتيادي

لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكتي)